

Distr.: General
8 December 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن يقدم إليه، في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار، تقريراً عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريراً كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية وعلى الاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة. وهذا هو ثاني تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويقدم التقرير استكمالاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور التقرير الأخير (S/2004/710 و Corr.1، المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). كما يقدم موجزاً للتطورات الرئيسية في العراق وبياناً بآخر التطورات المتعلقة بالترتيبات الأمنية لوجود الأمم المتحدة في العراق. ويركز التقرير على المهام ذات الأولوية المحددة للأمم المتحدة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويُعنى عناية خاصة بدور الأمم المتحدة في العملية السياسية، بما في ذلك الاستعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها، وبعمل ممثلي الخاص للعراق.

ثانياً - موجز التطورات الرئيسية في العراق

ألف - عرض عام

٣ - لا يزال الوضع الأمني الراهن يمثل عقبة رئيسية. وعلى الرغم من أن الهدوء النسبي يسود بعض أنحاء البلد، ولا سيما في الجنوب، لا يزال العنف يؤثر تأثيراً ضاراً بالمناطق الوسطى من البلد، وعلى الأخص في بغداد وحولها وفي مدن رئيسية أخرى كالفلوجة وسامراء والرمادي، ومؤخراً الموصل. ولا تزال المؤسسات المعنية بالأمن وإنفاذ القانون في

العراق تنسم بالهشاشة. وتستمر بلا هوادة الهجمات، بما فيها الأعمال الإرهابية، ضد مؤسسات الدولة والمسؤولين الحكوميين، سواء على الصعيد الوطني أو صعيد المحافظات، وضد أعضاء القوة متعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية والمدنيين، بمن فيهم موظفو الإغاثة. ويتم الإبلاغ يوميا تقريبا عن حالات اختطاف وأخذ رهائن.

٤ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت الحكومة المؤقتة، بمقتضى قانون السلامة الوطنية، قيام حالة طوارئ مدتها ٦٠ يوما في جميع أنحاء العراق، باستثناء المحافظات الشمالية الثلاث. وأعلنت تدابير خاصة للفلوجة والرمادي. وشملت هذه التدابير فرض حظر التجول مدة ٢٤ ساعة في الفلوجة، وفرض قيود على حركة المركبات داخل الرمادي، وإغلاق جميع المباني العامة في المدينتين، وإلغاء تراخيص حمل السلاح، وتسريح الشرطة المحلية، وإغلاق الحدود مع الجمهورية العربية السورية والأردن، وإغلاق مطار بغداد الدولي بصفة مؤقتة أمام الطيران المدني. وفُرض، منذ ذلك الحين، حظر التجول على مدن أخرى، منها بغداد وبيجي والموصل والنجف وبعقوبة وسامراء. واستمرت حالة الطوارئ فترة طويلة أثناء العملية الانتخابية بما فيها عملية اعتماد الهويات السياسية، وعملية تسجيل الناخبين، فضلا عن فترة الحملة الانتخابية.

٥ - وشهدت الفترة المستعرضة تعاظم نشاط المتمردين والنشاط العسكري في وسط العراق، بين الموصل (نينوى) في الشمال واللطيفية (بابل) في الجنوب، ومن القائم (الأنبار) في الغرب، إلى الجنوب إلى بعقوبة (ديالى) في الشرق. وفي هذا الصدد، كانت الفلوجة منطقة اضطراب حاد. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أذنت الحكومة المؤقتة لقوات الأمن العراقية والقوة متعددة الجنسيات استعادة السيطرة على الفلوجة من خلال العمل العسكري. وفي حين يبدو أن الحكومة المؤقتة استعادت السيطرة على معظم الفلوجة، تفيد بعض التقارير بأن جماعات من المتمردين ربما تكون قد انتقلت إلى أماكن أخرى خارج الفلوجة.

٦ - وفي جنوب بغداد، في الاسكندرية واللطيفية والحمودية، وقعت مواجهات بالسلاح بين بعض الطوائف. كما وقع قتال بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن العراقية والقوة متعددة الجنسيات. ففي مدينة الصدر، وقعت اشتباكات عسكرية بين قوات الأمن العراقية والقوة متعددة الجنسيات وبين المتمردين، في حين قامت الحكومة المؤقتة، في الوقت نفسه، بإشراك القادة المحليين في حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعلقة. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى ترتيب يقوم بمقتضاه المتمرّدون بإلقاء سلاحهم في إطار برنامج حكومي لترك الأسلحة لقاء تعويض مالي، مقابل التزام السلطات بإصلاح الأحياء المهملة

منذ زمن طويل. كما أُعلن عن عفو جزئي. وفي وقت كتابة هذا التقرير كان النظام قد استعيد في مدينة الصدر.

٧ - ومؤخراً، شهدت كركوك والموصل وأماكن أخرى أعمال عنف متزايدة. فقد وقع في أعقاب عملية الفلوجة قتال في الموصل بين الجماعات المسلحة والقوة متعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. وفيما يبدو، فإن الاضطرابات التي وقعت في كركوك تعزى جزئياً إلى سياسات التوطين التي اتبعتها النظام السابق، والتي يناهضها الأكراد العائدون الذين أخرجوا عنوة من المنطقة ويسعون إلى تغيير تلك السياسات. ويسود الهدوء النسبي المحافظات الكردية الثلاث، بعد سلسلة الهجمات التي وقعت في وقت سابق من هذا العام وأدت إلى مقتل عدد من المسؤولين بحكومة كردستان الإقليمية وعدد من المدنيين.

٨ - ولا يخفى أن العنف الجاري الذي تتباين أسبابه ومصادره ودوافعه يعكس مظالم وانشقاقات أعمق مما يبدو بين الطوائف العراقية، وفي داخل كل منها. ولا بد لمعالجة هذه الحالة من إيجاد حلول سياسية مصممة بعناية. علماً بأن أي تفاعل متداعم بين أي عملية سياسية موثوقة وتحسين الوضع الأمني يمثل أرحى السبل لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق عملية انتقالية ديمقراطية دائمة ومستقرة.

باء - العملية السياسية الانتقالية

الانتخابات

٩ - تتمثل أكثر الأولويات إلحاحاً في العملية الانتقالية في الاستعدادات لإجراء انتخابات مباشرة وديمقراطية. وقد أنيط باللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وحدها سلطة مراقبة هذه الانتخابات الانتقالية وتنظيمها وإدارتها. علماً بأن الأمم المتحدة تسدي المشورة لتلك اللجنة وتدعمها في عملها. ووفقاً للقانون الإداري الانتقالي، يتعين أن تُجرى الانتخابات للجمعية الوطنية الانتقالية، ومجالس المحافظات، والجمعية الوطنية الكردستانية. وتقوم الجمعية الوطنية الانتقالية، في أعقاب الانتخابات بصياغة مشروع دستور دائم في موعد لا يتجاوز ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ثم يُعرض المشروع على الشعب العراقي للموافقة عليه في استفتاء عام يعقد في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. فإذا وُفق على الدستور في الاستفتاء، تُجرى انتخابات لاختيار حكومة دائمة، في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٠ - ولا تزال الاستعدادات الفنية للانتخابات ماضية وفقاً للموعد المقرر. ويرد في الفرع ثانياً - باء من هذا التقرير بيان مستكمل عن أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق أنه

تقرر إجراء الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ودعت الحكومة المؤقتة جميع العراقيين إلى التسجيل والتصويت. وفي حين أعلن عدد من الأحزاب والكيانات الأخرى دعمه لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، أعلن عدد آخر أنه قد يقاطع الانتخابات، مما يؤكد أن الحاجة ماسة إلى تحقيق توافق في الرأي على هذه القضية الهامة في الإطار الأعم للتحدي المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية.

المجلس الوطني المؤقت

١١ - قام المجلس الوطني المؤقت، في أعقاب تشكيله من قبل المؤتمر الوطني في آب/أغسطس ٢٠٠٤، بعقد اجتماعه الافتتاحي في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وهو يجتمع دورياً منذ ذلك الحين. وترد سلطات المجلس ووظائفه في مرفق القانون الإداري الانتقالي. ووفقاً لهذا القانون، فإن الوظائف الأساسية للمجلس تتمثل في تشجيع الحوار البناء، وتحقيق توافق وطني في الرأي، وإسداء المشورة إلى مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء. وللمجلس سلطة رصد تنفيذ القوانين، ومتابعة عمل الهيئات التنفيذية، وتعيين بدلاء لمجلس الرئاسة في حالات الاستقالة والوفاة، ومساءلة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، والاعتراض على الأوامر التنفيذية بأغلبية ثلثي أعضائه في خلال ١٠ أيام من إبلاغه بتلك الأوامر المعتمدة من مجلس الرئاسة. كما أن للمجلس الوطني المؤقت حق إقرار الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٥، المقرر أن يقترحها مجلس الوزراء، وأن يضع نظامها الداخلي.

١٢ - وفي إطار الأعمال المبدئية التي أداها المجلس، قام بصياغة بعض اللوائح ووضع نظاماً داخلياً له واختيار قيادته المؤلفة من رئيسه، السيد فؤاد معصوم (الذي كان أيضاً رئيساً للمؤتمر الوطني)، ونائبي الرئيس، وأربعة نواب. ويشكل المجلس جزءاً من الحكومة المؤقتة علاوة على مجلس الوزراء، ورئيس الوزراء، والرئاسة، والسلطة القضائية. علماً بأن مدة بقاء المجلس موقوته، إذ تنتهي بقيام الحكومة الانتقالية بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٣ - وأنشأ المجلس ١٣ لجنة للنظر في طائفة واسعة من المسائل تشمل التصويت في الخارج، والسياسة الحكومية بشأن الدين العراقي، والتعداد السكاني والانتخابات المقرر إجراؤها. كما نظر المجلس في الأمور الأمنية، ودعا وزير الداخلية إلى إعلام المجلس بالتطورات ذات العلاقة. وقام المجلس بمناقشة بعض المبادرات المتعلقة بالمصالحة الوطنية. وشارك بعض أعضائه في مناقشات تهدف إلى إنهاء الأزمة الناشبة في حي مدينة الصدر ببغداد. وعمد المجلس إلى أداء أعماله دون ضجيج إعلامي. وتعد اجتماعات المجلس في مركز المؤتمرات بالمنطقة الدولية.

جيم - التطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق

١٤ - بُذلت أثناء الفترة المستعرضة، جهود جديدة لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ففي ٢٣ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، استضافت مصر في شرم الشيخ مؤتمرا وزاريا دوليا بشأن العراق ضم دول الحوار وبعض الجهات الفاعلة الإقليمية وعددا من الأعضاء الرئيسيين للمجتمع الدولي. بمفهومه الواسع. فقد حضر المؤتمر مجموعة البلدان المجاورة للعراق (الأردن، وتركيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية)، ومجموعة الثمانية (الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية)، والصين (باعتبارها العضو الوحيد الآخر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن)، البحرين، وتونس، والجزائر، وماليزيا، وهولندا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وقد صحتني ممثلي الخاص للعراق، أشرف جهنجير قاضي، ومستشاري الخاص الأخضر الإبراهيمي.

١٥ - وفي خطابي إلى الاجتماع، أكدت على الحاجة إلى التصدي للتحدي المزدوج المتعلق بالوضع الراهن في العراق، أي السعي إلى تشجيع التلاقي داخل العراق وفي المجتمع الدولي. واختتم الاجتماع أعماله باعتماد بيان ختامي يتوافق الآراء. وفي البيان، كان من بين ما أكدته المشاركون في المؤتمر حق الشعب العراقي في حياة آمنة مستقرة وفي تقرير مستقبله بحرية من خلال الوسائل الديمقراطية وممارسة السيطرة الكاملة على موارده الطبيعية والمالية. كما أكدوا على الدور القيادي للأمم المتحدة في القيام، وفقا لما تسمح به الظروف، بدعم العملية السياسية في العراق على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٤ و ٧ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). كما رحب الوزراء بالدور القيادي الذي قامت به الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم المشورة والدعم لعملية إجراء الانتخابات، بما في ذلك القرار الذي اتخذته مؤخرا بإيفاد مزيد من الموظفين إلى العراق للمساعدة في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يوفر المساعدة اللازمة لحماية الأمم المتحدة في العراق.

١٦ - ورحب المشاركون بالجهود التي تبذلها الحكومة المؤقتة وغيرها من قيادات المجتمع العراقي لتوسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال تشجيع جميع العناصر الراضية للعنف على الانخراط في العمليتين السياسية والانتخابية بالوسائل السلمية. وشجعوا الحكومة المؤقتة على أن تجتمع في العراق، في أقرب وقت ممكن قبل الانتخابات العامة، بممثلي الأطراف السياسية العراقية وممثلي المجتمع المدني لاطلاعهم على نتائج الاجتماع، في سبيل تعزيز عملية بناء الدولة والمصالحة الوطنية بهدف تحقيق مشاركة أوسع في الانتخابات.

١٧ - وعلى سبيل متابعة نتائج الاجتماع، يوجه البيان ممثلي الأطراف المشاركة في الاجتماع إلى إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تنفيذ النتائج التي توصل إليها الاجتماع، وتقديم تقارير إلى الوزراء عن نتائج اجتماعات المتابعة التي سيعقد أولها في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد وافق المشاركون، في الوقت نفسه، على عملية متابعة تشاورية بشأن تنفيذ البيان تستمر حتى تُجرى الانتخابات. وأود أن أشكر حكومة مصر على استضافتها هذا الاجتماع الذي كان أول اجتماع متعدد الأطراف يُعقد بشأن العراق خارج مجلس الأمن.

١٨ - وفي الوقت نفسه، واصلت العراق وجيرانها، ومصر الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية في شرم الشيخ يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى مستوى وزراء الداخلية في طهران يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك ممثلي الخاص في الاجتماعين كليهما.

ثالثاً - بيان آخر التطورات فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية لوجود الأمم المتحدة في العراق

١٩ - خلال الفترة المستعرضة، استمر بعض أنحاء العراق يعاني وضعاً أمنياً بالغ الخطورة. فإضافة إلى الهجمات على القوة متعددة الجنسيات وغيرها من الأهداف، كانت الهجمات الرئيسية موجهة بوضوح إلى قوات الشرطة والقوات المسلحة العراقية الجديدة. ونظراً لحجم تلك الهجمات والمستوى العام للعنف السياسي ذي العلاقة، ولا سيما عمليات الاختطاف والاعتقال، فرضت الحكومة المؤقتة حالة طوارئ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبالنظر إلى مستوى العنف المرتفع جداً، والمتفاقم في بعض الحالات في بعض أنحاء العراق، لا يزال أمن الموظفين يمثل العقبة الكبرى أمام جميع أنشطة الأمم المتحدة في شتى أرجاء البلد. علماً بأن أحدث استعراض أجراه منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة للوضع الأمني في البلد يقدر أن الخطر الذي يتهدد موظفي الأمم المتحدة في العراق لا يزال يصنف ضمن فئة الأوضاع الحرجة، مما يتطلب مواصلة اتخاذ التدابير الموسعة إلى حد كبير لحماية الموظفين المبينة في الفقرات ٥ إلى ٧ من تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/625).

٢٠ - ولذلك، فإن الزيادة التي تمت مؤخراً في الحد الأقصى لنشر موظفي الأمم المتحدة في العراق، والتي كان الهدف الرئيسي منها هو دعم العملية الانتخابية تنحصر في "المنطقة الدولية" في بغداد. ويجري حالياً تنفيذ ترتيبات الحماية الضرورية في "المنطقة الدولية" المفصلة في الفقرة ٨٤ من تقرير المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1149). ولا يزال الانتقال خارج "المنطقة الدولية" ينطوي على مخاطر بالغة. ولا تزال الأمم المتحدة

وغيرها من المنظمات الدولية تمثل أهدافا عالية القيمة وشديدة التأثير. ومن ثم، فإن أي توسع في أعداد موظفي الأمم المتحدة أو أنشطتها خارج "المنطقة الدولية" لا يتطلب تنفيذ ترتيبات الحماية الموسعة المبينة في تقارير السابقة، فحسب، بل يتطلب أيضا تحسنا نوعيا في البيئة الأمنية عموما.

٢١ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٥ من تقريره السابق (S/2004/710 و Corr.1)، فإن القوة متعددة الجنسيات توفر الأمن العام للمنطقة، وتقوم بحراسة تحركات الأمم المتحدة، ومراقبة الدخول إلى المحيط الخارجي لمرافق الأمم المتحدة وحماية هذه المرافق. ويجري التفاوض مع الولايات المتحدة، بوصفها الدولة المنوط بقواتها المسلحة القيادة الموحدة للقوة متعددة الجنسيات، بشأن اتفاق يتعلق بحماية القوات المتعددة الجنسيات لوجود الأمم المتحدة في العراق. وريثما يتم إبرام هذا الاتفاق، تتبادل الأمم المتحدة والولايات المتحدة رسائل تسجل تفاههما للإطار الأمني الملزم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتتناول هذه الرسائل أمورا من قبيل أمن المباني التابعة للبعثة وتوفير الأمن لتحركات البعثة، والبحث والإنقاذ والإجلاء الطبي في حالات الطوارئ وإبطال مفعول القنابل والتصدي للكوارث وتبادل المعلومات الأمنية.

٢٢ - ووفقا للفقرة ١٣ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، تواصل الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها القوة متعددة الجنسيات لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم قوات أو مساهمات مالية من أجل إنشاء كيان قائم بذاته في إطار القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وفي أعقاب العرض المقدم من عدد من الدول الأعضاء بتقديم دعم مالي لذلك الكيان، أبلغني رئيس مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بقرار مجلس الأمن إنشاء صندوق استثماري للأمم المتحدة لتحصيل وإدارة المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء لدعم هذا الكيان القائم بذاته دعما ماليا. وقد قررت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إنشاء صندوق استثماري للأمم المتحدة لهذا الغرض.

٢٣ - وإضافة إلى الحماية التي توفرها القوة متعددة الجنسيات، يستلزم الأمر إنشاء هيكل أمني متكامل للأمم المتحدة، بما في ذلك أمن مباني الأمم المتحدة ومقرات الأمن الشخصي. ومنذ تقريره السابق، تم تعيين مجموعة مبدئية من الضباط المعيّنين بتنسيق شؤون الحماية، وجرى نشرهم في العراق. كما تم تعيين مقرات الأمن الشخصي اللازمة التي يجري تجهيزها وتدريبها بشكل نهائي واعتمادها فنيا للعمل في العراق. وريثما يتم إنجاز هذه العملية، يتعين على الأمم المتحدة مواصلة الاعتماد على القوة متعددة الجنسيات في توفير مقرات الأمن الشخصي.

٢٤ - وبعد تلقي رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من رئيس مجلس الأمن تفيد بترحيب المجلس بالترتيبات المقترحة في رسالتي المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر بشأن تشكيل ونشر وحدة حراسة تتألف من وحدات مشكلة من أفراد الشرطة المدنية المسلحة والأفراد العسكريين أو شبه العسكريين، قامت إحدى الدول الأعضاء بتقديم وحدة من ١٣٥ من الأفراد العسكريين. علما بأن وحدة الحراسة هذه التابعة للأمم المتحدة، والتي تستكمل تدريبها قبل نشرها في بغداد، سوف تكون مسؤولة عن مراقبة الدخول إلى مرافق البعثة وتسيير الدوريات داخلها. وتُتبع في الترتيبات المالية مع الدولة العضو المساهمة نفس الممارسة الحالية المتبعة مع بعثات حفظ السلام. وقامت الولايات المتحدة وتعهدت بمواصلة تقديم وحدة بحجم سرية للحماية داخل مرافق الأمم المتحدة في "المنطقة الدولية" ريثما تصل وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة وتضطلع بمسؤوليتها التنفيذية.

٢٥ - وسوف تواصل الأمم المتحدة الاعتماد على القوة متعددة الجنسيات والدول الأعضاء في النقل الجوي إلى بغداد ومنها، وفي داخل العراق، حتى يأتي الوقت الذي تتمكن فيه الأمم المتحدة من استئناف عمليات الطيران الخاصة بها. وسعياً إلى خفض أعداد الموظفين الدوليين المطلوبين في العراق، سوف تواصل الأمم المتحدة أيضاً الاعتماد كثيراً على السوقيات والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الإدارية التي تقدمها الدول الأعضاء على أساس ثنائي ومع استرداد التكاليف.

٢٦ - وفي الفقرة ٨٩ من تقرير المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1149)، ذكرت أن هيئة الظروف الأمنية الضرورية لعمل الأمم المتحدة في العراق عملية تتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف مرتفعة. فالتدابير الأمنية اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من العمل في العراق حتى على مستوى متواضع تكاليفها باهظة سواء من حيث الموظفين أو المعدات الخاصة المطلوبة. لذلك، فإنني أمل أن يكون بوسع الأمم المتحدة الاعتماد على الدعم الكامل للدول الأعضاء في توفير الموارد والمعدات اللازمة للبعثة من أجل الحد من التهديدات والمخاطر البالغة الشدة التي تكتنف عمل الأمم المتحدة في العراق.

رابعاً - آخر التطورات بشأن أنشطة البعثة

ألف - أنشطة الممثل الخاص للأمين العام وفريقه السياسي

٢٧ - خلال الفترة المستعرضة، واصل ممثلي الخاص وفريقه السياسي إجراء اتصالات مع الحكومة المؤقتة والزعماء السياسيين والدينيين والشخصيات العامة وممثلي المجتمع المدني. فقد عقد اجتماعات مع أعضاء المجلس الوطني المؤقت. وشاركت البعثة أيضاً بصفة غير رسمية في بعض جلسات لجان المجلس. وإضافة إلى حضور ممثلي الخاص بعض المناقشات التي دارت بين

رئيس الوزراء والقادة المحليين من مدينة الصدر والفلوجة، عقد اجتماعات مع هيئة العلماء المسلمين، وجماعات سنية مختلفة والبيت الشيعي في بغداد، ومع قادة من الفلوجة. كما التقى ممثلي الخاص في إربيل والسليمانية. ممثلي حكومة كردستان الإقليمية والزعماء السياسيين من المنطقة.

٢٨ - وتابع ممثلي الخاص والبعثة عن كذب التطورات في الفلوجة وحولها، والتقى ببعض كبار المسؤولين في الحكومة المؤقتة، ومثلي السلك الدبلوماسي فضلا عن ممثلي القوة متعددة الجنسيات من أجل التعرف بشكل شامل على الأوضاع الراهنة. كما التقت البعثة ببعض القادة السياسيين والمدنيين من المدينة قبل بداية الصراع، وحثتهم على التوصل إلى ترتيبات مع الحكومة المؤقتة من شأنها المساعدة على إيجاد حل سلمي للأزمة. وحرص ممثلي الخاص أثناء مناقشاته على أن يؤكد مجددا قلق الأمم المتحدة من الآثار الطويلة الأمد والتأثير السلبي الذي يمكن أن يترتب على الوضع الأمني الحالي في أنحاء أخرى من البلد وعلى البيئة السياسية في مرحلة ما قبل إجراء الانتخابات. وفي الوقت نفسه، قامت البعثة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين والحكومة المؤقتة، ببذل جهد منسق لتحديد احتياجات المشردين أو المتضررين من القتال، والمعاونة في تنسيق المساعدة وتقديمها.

٢٩ - وإضافة إلى الأزمة في الفلوجة، كرّس ممثلي الخاص جهوده لإشراك أكبر قسم ممكن من الطوائف السياسية العراقية في كيفية النهوض بالعملية السياسية وتهيئة بيئة مؤاتية للانتخابات المقرر إجراؤها. وعقدت اجتماعات خاصة مع زعماء الأحزاب السياسية، بمشاركة كبير موظفي شؤون الانتخابات في البعثة، من أجل إيضاح عناصر العملية الانتخابية. ومن المقرر تكثيف هذه الجهود في الأسابيع المقبلة. وتبذل الجهود لضمان فهم العملية الانتخابية. ويولى اهتمام خاص لإبراز أهمية ضمان أقصى قدر ممكن من الشمول والمشاركة والشفافية للعملية الانتخابية والاعتراف باستقلالية اللجنة الانتخابية المستقلة واحترام صفتها هذه.

٣٠ - وفي إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها ممثلي الخاص يواصل أيضا الالتقاء بممثلي السلك الدبلوماسي، وكبار المسؤولين بالقوة متعددة الجنسيات والمسؤولين الزائرين للعراق من الدول الأعضاء، لمناقشة المسائل ذات العلاقة بتنفيذ ولاية الأمم المتحدة عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). كما قام بزيارة الكويت والأردن بوصفهما البلدين الآخرين المستضيفين للبعثة، للالتقاء بكبار المسؤولين الحكوميين في البلدين ورؤساء وكالات الأمم المتحدة. وفي إطار اجتماع وزراء الداخلية الإقليمية في طهران، قام ممثلي الخاص أيضا بزيارة جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

واجتمع بكبار المسؤولين الحكوميين الإيرانيين. وهو يعتزم، إذا توافر له الوقت، زيارة جميع البلدان المجاورة في المستقبل القريب. ويعكف هو وفريقه على توسيع شبكة الاتصالات تحقيقاً للجوانب السياسية والانتخابية والإنسانية لولاية الأمم المتحدة.

٣١ - وفي الفصل القادم، سوف يواصل ممثلي الخاص بذل جهود تستهدف إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين أولئك الذين اختاروا المشاركة في العملية السياسية وأولئك الذين ما زالوا خارجها. وقد عمد في جميع محادثاته مع الأطراف الفاعلة المدنية والسياسية إلى استرعاء الانتباه إلى ضرورة أن تكون الجمعية الوطنية الانتقالية مؤسسة تمثل عن حق مختلف طوائف المجتمع العراقي من أجل صياغة دستور لجميع العراقيين والإسهام في تشكيل مستقبل العراق.

٣٢ - وأود اغتنام هذه الفرصة لكي أشكر السيد روس ماونتين، نائب الممثل الخاص للأمين العام للبعثة، الذي ظل عدة شهور يعمل بصفته ممثلي الخاص بالإنابة ومنسق الشؤون الإنسانية للعراق، على حسن قيادته للبعثة خلال فترة انتقالية أليمة وصعبة. وقد أنهى السيد روس ماونتين عمله مع البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ليتقلد منصبا كبيرا جديدا داخل المنظمة.

باء - أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية

٣٣ - أكدت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق أنها مؤسسة موثوقة، وأنها تنهض بمهامها على نحو فعال. وعلى الرغم من الوضع الأمني الصعب والجداول الزمنية البالغة الضيق، فإن صياغة الأنظمة الانتخابية والتقدم في العمليات الانتخابية يعضيان عموماً على الطريق الصحيح صوب إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وكانت توجيهات البعثة غاية في الأهمية خلال المرحلة الأولى لإنشاء المؤسسات، وكذلك كانت الخبرة الدولية المقدمة عن طريق الدول الأعضاء والمنظمات الانتخابية الأخرى.

٣٤ - وقد أنشئت مجموعة انتخابية في إطار صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق، في المرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق. وتضم المجموعة جميع أنشطة الدعم الضرورية للجنة الانتخابية من أجل الإعداد لانتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وإدارتها وتنظيمها. كما تقدم سلسلة من الأنشطة الانتخابية غير المباشرة مثل تعزيز مشاركة المرأة والمراقبة الوطنية وتطوير وسائل الإعلام وتطوير الكيانات السياسية ودعم الفئات المستضعفة. وقد تلقت المجموعة حتى الآن تبرعات بلغ مجموعها ١١٠ ملايين دولار من الجهات المانحة التالية: استراليا وبلجيكا وجمهورية كوريا والسويد وفنلندا وكندا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا والهند واليابان والمفوضية

الأوروبية. وتصرف التبرعات على مشاريع وأنشطة لدعم عمل اللجنة الانتخابية يتفق عليها مع اللجنة.

٣٥ - وفي إطار إنشاء الإدارة الانتخابية، قام عنصر البعثة الانتخابي بإسداء المشورة بشأن الإطار المؤسسي والوظائف. وتم حتى الآن تعيين ما يزيد على ٦٠٠ موظف لمقر اللجنة في بغداد، ومكتب كردستان الإقليمي، والمكاتب الموجودة في المحافظات الثماني عشرة.

٣٦ - ومع نمو الإدارة الانتخابية، تدعمت أيضا المساعدة التقنية الدولية بتنسيق من البعثة. وتلبية للاحتياجات المتزايدة، زيد في تشرين الثاني/نوفمبر عدد خبراء البعثة للشؤون الانتخابية الذي كان محدودا قبل ذلك بعشرة أفراد بسبب القيود الأمنية؛ ويعمل الآن ١٩ موظفا انتخابيا في بغداد و ١١ في عمان. ويقوم ٣ موظفين انتخابيين بتقديم الدعم من مقر الأمم المتحدة. كما انضم ١٣ خبيرا من وكالات أخرى إلى الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية.

٣٧ - وبمثل تدريب موظفي الانتخابات إحدى الأولويات العالية لبرنامج البعثة للمساعدة الانتخابية. وقد أجري في عمان تدريب توجيهي لكبار موظفي اللجنة الانتخابية، كما أجري تدريب عملي على عملية تسجيل الناخبين باستخدام نظام التسلسل، وتدريب المدربين تدريبا أوليا في عمان، ثم تبع ذلك إجراء سلسلة من التدريبات في شتى أنحاء العراق.

٣٨ - وبالتوازي مع إنشاء إدارة انتخابية جديدة في البلد، قامت اللجنة بإعداد إطار تنظيمي للانتخابات. وساعد العنصر الانتخابي بالبعثة في إعداد هذه الأنظمة التي تغطي المجالات التالية: النظام الداخلي للجنة؛ وتسجيل الناخبين؛ واعتماد الكيانات والاتلافات السياسية وترشيحاتها، إضافة إلى اعتماد مدونة لقواعد سلوك الكيانات السياسية؛ واعتماد المراقبين ووكلاء الكيانات السياسية ومدونات قواعد سلوكهم؛ والحملة الانتخابية؛ وتسجيل الناخبين وعمليات العرض والطعون؛ وانتخابات مجالس المحافظات؛ وتسجيل وتصويت الناخبين في الخارج. وسيتم الانتهاء قريبا من إعداد الأنظمة المتعلقة بالمخالفات الانتخابية والفصل في المنازعات. ويجري إعداد الأنظمة المتعلقة بالاقتراع والعد. وتم مؤخرا اعتماد النظام الانتخابي المتعلق بانتخاب الجمعية الوطنية الكردستانية.

٣٩ - وهناك نسخة من قاعدة بيانات نظام التوزيع العام سُلمت إلى اللجنة في نهاية آب/أغسطس، تم تحويلها إلى سجل انتخابي. وبدأت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر عملية تعديل وتصحيح هذا السجل، المعروفة باسم تسجيل الناخبين، وسوف تستمر هذه العملية حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وتوزع حاليا على الأسر استمارات المعلومات التسجيل تُدرج فيها معلومات عن جميع الناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات في كل أسرة، مع حصة هذه الأسر من المواد الغذائية عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكن للناخبين المؤهلين

للتصويت في الانتخابات أن يعدلوا عند الاقتضاء المعلومات الخاصة بهم في مراكز تسجيل الناخبين في شتى أنحاء البلد، أو يمكن إضافتهم إلى سجل الناخبين، إذا لم تكن أسماءهم مقيدة فيه لدى تقديمهم المستندات اللازمة. وتم حتى الآن إنشاء ٤٥٨ مركزاً من مراكز تسجيل الناخبين المزمع إنشاؤها، وعددها ٥٤٢ مركزاً.

٤٠ - كما بدأت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر فترة اعتماد الكيانات والائتلافات السياسية، وتسمية المرشحين. وطلبت جماعات من محافظتي الأنبار ونيوى منحها شروطاً خاصة. إذ أن الوضع الأمني يحول دون الوفاء بإجراءات الاعتماد الإدارية. ووافقت اللجنة، تحقيقاً للشمولية، على مد فترة اعتماد الكيانات السياسية في محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين من الموعد الأصلي وهو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر. وبغية إتاحة فرصة إضافية للمرشحين المحتملين كي يتقدموا بترشيحاتهم، قررت اللجنة أيضاً مد فترة اعتماد قوائم مرشحي الكيانات والائتلافات السياسية من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وحتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تم تلقي ٢٤٠ طلباً لاعتماد الكيانات، اعتمد ٢٢٨ منها. ولا تزال بقية الطلبات قيد البحث.

٤١ - ويزيد التركيز على برنامج الإعلام لكفالة تبليغ الجمهور العام بمجريات العملية الانتخابية. وكان من المهم التعريف باللجنة وتوثيقها. وأنفق ما مجموعه ٥ ملايين دولار لتعريف الناس بهذه الهيئة وبدورها. ونُشرت لاحقاً معلومات عن تسجيل الناخبين والتصديق على الكيانات السياسية. واستُخدمت في هذه الحملات الإعلامية الملصقات ومواد الدعاية التلفزيونية والأسئلة المتكررة وصحائف الوقائع والعروض والمقالات الصحفية. ولقي برنامج اللجنة الإعلامي دعماً طوال الوقت من فريق المساعدة الدولية.

٤٢ - وعلى إثر طلب قدمته اللجنة الانتخابية إلى الأمم المتحدة تدعوها فيه إلى تعيين استشاريين متخصصين لتقديم خيارات عملية بشأن التصويت في الخارج، أجرت المنظمة الدولية للهجرة تقييماً أولياً قُدمت نتائجه إلى اللجنة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأشارت المنظمة في دراستها إلى ثلاثة خيارات هي: (أ) عدم إجراء أي تصويت في الخارج، و (ب) إجراء تصويت محدود في الخارج في انتخابات كانون الثاني/يناير؛ و (ج) عدم إجراء تصويت في الخارج في انتخابات كانون الثاني/يناير وإجراء تصويت أشمل في الخارج في الانتخابات المقبلة، مع بدء التخطيط والإعداد فوراً. واختارت اللجنة الخيار (ب) الذي ارتأت أنه سيلبي المطلب الهام والعاجل المتمثل في تمكين العراقيين الذين يعيشون في الخارج من التصويت.

٤٣ - ولئن كان هذا الخيار محدودا فإنه يقتضي موارد مالية هامة (تتراوح بين ٩٠ مليون و ١٠٠ مليون دولار). وقد التقت اللجنة بالحكومة المؤقتة التي أحبرتها بأنها ستوفر الأموال الضرورية. ونصحت البعثة بعدم اعتماد عملية تصويت في الخارج لأسباب إدارية وفنية مختلفة. بيد أن اللجنة هي الهيئة الوحيدة المخولة اتخاذ القرارات بشأن جميع مسائل السياسات المتعلقة بالانتخابات. وستراعي الأمم المتحدة قرارها بشأن هذه المسألة. وبناء عليه، واصل العنصر الانتخابي بالبعثة توفير المساندة والمشورة الفئيتين لكافة أعمال التحضير للانتخابات، بما في ذلك برنامج الانتخاب في الخارج.

٤٤ - ومن الضروري، في ضوء الحالة الأمنية المتقلبة في جميع أنحاء البلد، توفير ظروف أمنية جيدة لإرساء الهياكل الانتخابية ودعم العمليات التي تفضي إلى إجراء الانتخابات. ومنذ بداية العملية، أنشئ فريق يُعنى بالتخطيط للأمن في الانتخابات. بمشاركة اللجنة، ووكالات الأمن العراقية، والقوة متعددة الجنسيات، بغية توفير الأمن للموظفين الانتخابيين والناخبين والمرشحين. وقوات الأمن العراقية مستعدة بدعم من القوة متعددة الجنسيات، لتوفير المساعدة في المجال الأمني في إطار الشروط المتفق عليها وفقا للمعايير الانتخابية الدولية.

٤٥ - ورغم ارتفاع مستوى الخطر الذي يتهدد العملية الانتخابية، كان العدد الحقيقي للحوادث حتى الآن محدودا. وأنشئت هياكل انتخابية في كافة المحافظات لكنها هشة في الأنبار والرمادي والفلوجة بوجه خاص. وفي محافظة نينوى، وجهت الجماعة التي يقودها أبو مصعب الزرقاوي تهديدا إلى المكتب الانتخابي أدى إلى استقالة غالبية الموظفين. وعُين موظفون جدد ليدخل المكتب في طور إعادة التشكيل. وتأثرت محافظة نينوى أيضا بأعمال القتال الأخيرة في الموصل. واسترعى اهتمام اللجنة والبعثة بضع حوادث صغيرة أخرى في شتى أرجاء البلد.

٤٦ - وتجدر الإشارة إلى أن جميع المواد الانتخابية اللازمة في هذه المرحلة وصلت إلى وجهتها سالمة، باستثناء إقليم الأنبار. بيد أن هجوما شُن مؤخرا على مخزن للأغذية في الموصل أدى إلى تدمير عدد كبير من استمارات معلومات التسجيل في هذه المدينة. وينبغي ألا يصرف عدد الحوادث المحدود حتى الآن الانتباه عن البيئة الأمنية البالغة التوتر.

٤٧ - ويُعتبر إقرار وترسيخ شرعية اللجنة وسلطتها من التحديات المباشرة التي تواجه في السعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العملية الانتخابية. وقد شددت البعثة بقوة، في اتصالاتها بالحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والدول الأعضاء والمنظمات الدولية، على الحاجة إلى كفالة احتفاظ اللجنة باستقلالها.

٤٨ - ورغم ما أحرز من تقدم في العملية الانتخابية، فإنه ينبغي ألا يستهان بالصعوبات التي تلوح في الأفق. فأمال الناس كبيرة والعقبات كأداء، خاصة في ضوء استمرار الحالة الأمنية المتقلبة. ويدرك ممثلي الخاص وكبير موظفي الشؤون الانتخابية التحديات المقبلة لكنهما مستعدان لحشد موارد الأمم المتحدة لمواصلة دعم أهداف اللجنة وقراراتها.

جيم - بناء القدرات والمساعدة الإنسانية

٤٩ - لا تزال الحالة الأمنية والقيود الناتجة عنها التي تقيد انتشار الموظفين في العراق تعوق الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإعمار والإنماء في العراق. وتدل عمليات اختطاف وقتل موظفي المعونة الوطنيين والدوليين في الآونة الأخيرة على زيادة المخاطر المحدقة بالوكالات الدولية العاملة في العراق. وقد حدا هذا الوضع بالمزيد من الوكالات الدولية إلى وقف عملياتها في تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٠ - وركزت الأمم المتحدة، من خلال عدد من الوكالات والبرامج ومن خلال المنظمة الدولية للهجرة، على طائفة واسعة من أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع الوزارات المختصة. ونُفذ بنجاح في الفترة المشمولة بالتقرير برنامج تدريبي مكثف يشمل أكثر من ٤٦ حلقة عمل موزعة على مجموعات البعثة باشتراك ١١ وزارة وهيئات حكومية أخرى.

٥١ - ورغم هشاشة البيئة الأمنية، تمكنت الأمم المتحدة من مواصلة جهود التعمير والتأهيل في جميع أنحاء العراق بشراكة مع منظمات غير حكومية على الصعيدين الدولي والوطني ومتعاقدين من القطاع الخاص. وشملت هذه الأنشطة إصلاح المدارس وتعزيز التعليم المهني وبناء قدرات وزارة الصحة بما في ذلك مختبر مركزي للصحة العمومية وبنك الدم المركزي في بغداد وإصلاح محطات معالجة المياه وإصلاح محطات توليد الطاقة وتحسين مستوى شبكات نقل الكهرباء وإقامة مشاريع لإسكان فئات مختارة من الفئات الضعيفة في المراكز الحضرية ودعم نظام التوزيع العام وشراء المواد الغذائية وتسليمها، ودعم بناء قدرات الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وتوفير الحماية والمساعدة المادية للمشردين داخلياً واللاجئين العراقيين العائدين، ودعم بناء قدرات وزارة شؤون المشردين والهجرة والهيئات العراقية الأخرى المناظرة، ودعم تهيئة فرص العمل ودعم بناء قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ودعم بناء قدرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ودعم المجتمع المدني من خلال الهيئات المهنية والهيئات النسائية، ودعم العملية الانتخابية، بما في ذلك برامج تنقيف الناخبات.

٥٢ - وفي إطار مجموعة التنسيق في حالات الطوارئ، تقوم وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة معها بتقييم المساعدة الإنسانية وتخطيطها وتقديمها عبر القنوات المتاحة،

من قبيل الوزارات، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والموظفين المحليين التابعين للمنظمات غير الحكومية الدولية، وجمعية الهلال الأحمر العراقية. وأقيمت صلات للتنسيق المدني - العسكري مع القوة متعددة الجنسيات في بغداد، مما ييسر الحوار بشأن طائفة من المسائل منها إيصال المساعدات الإنسانية. وخلال الأزمات، يعقد الفريق العامل المعني بالطوارئ اجتماعاته مرات عديدة في الأسبوع، فيما تُنشر نشرات الأحوال الإنسانية وتقارير الحالة يوميا تقريبا على شبكة الإنترنت على العنوان www.uniraq.org.

٥٣ - وتلقى ما مجموعه ٤,٥ مليون طفل غالبيتهم في سن الخامسة أو دونها، جرعتين من لقاح شلل الأطفال في إطار حملة وطنية نظمته وزارة الصحة في جميع أنحاء العراق في الفترة من ٤ إلى ٩ أيلول/سبتمبر، بدعم من الأمم المتحدة.

٥٤ - وأدت أزمة الفلوجة إلى زيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة على العدد المقدر في السابق. ويقدر تقييم أولي أجرته المنظمة الدولية للهجرة أن حوالي ٢٢٠.٠٠٠ من سكان الفلوجة أصبحوا مشردين داخليا. وفرض هذا الأمر ضغوطا إضافية على قدرة الحكومة المؤقتة وآليات المساعدة الدولية وكذلك على موارد الأسر المضيفة.

دال - المرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق

٥٥ - عقدت لجنة المانحين للمرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق اجتماعها الثالث في طوكيو، يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قُدم خلاله تقرير مستكمل للمانحين عن أنشطة الصندوق الاستثماري المشترك بين البنك الدولي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأُعلن حتى الآن عن منح تزيد قيمتها على ٦٠٠ مليون دولار حُصّل منها ٤٤٧ مليون دولار. وخلال الاجتماع، أعلنت جمهورية إيران الإسلامية منح ١٠ ملايين دولار لدعم جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها الأمم المتحدة في العراق، فأصبحت بذلك عضوا جديدا في لجنة المانحين للمرفق. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت استراليا، وجمهورية كوريا، الدانمرك، ونيوزيلندا، والاتحاد الأوروبي منحا مالية لتمويل أنشطة المساعدة الانتخابية. ومنذ إنشاء المجموعة ١١ في آب/أغسطس ٢٠٠٤، التزم بدفع مبلغ يزيد على ٤٦ مليون دولار لدعم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. وخلال الاجتماع، قدمت الحكومة المؤقتة الاستراتيجية الوطنية لتنمية العراق. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة في صياغة الاستراتيجية بناء على طلب الوزارات المختصة.

٥٦ - وإجمالا، برجحت وكالات الأمم المتحدة ٤٨ مشروعا تزيد قيمتها على ٤٩٠ مليون دولار، التزم منها بمبلغ ١٠٣ ملايين دولار وصُرف منها مبلغ ٢٠ مليون دولار. وتساعد الأمم المتحدة الوزارات العراقية الرئيسية على العمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ككيان

واحد يبسر البرامج التعاونية المشتركة. ويتوقع أن يتم الالتزام بمبلغ ١٤٣ مليون دولار لتمويل المشاريع بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

هاء - أنشطة حقوق الإنسان

٥٧ - يثير ارتفاع مستوى العنف في بعض أجزاء البلد واتساع رقعة التحدي لسيادة القانون شواغل هامة في مجال حقوق الإنسان منها زيادة القيود المفروضة على الحريات الأساسية المتعلقة بالتنقل والحصول على المعلومات والاستفادة من خدمات التعليم والصحة وفرص العمل. وأدى تصاعد الاقتتال في العديد من المراكز الحضرية في الآونة الأخيرة وشن غارات جوية على أهداف في النجف وتل عفر وسامراء ومدينة الصدر والفلوجة والموصل ومدن أخرى إلى حدوث خسائر في الأرواح وإلى تدمير هياكل أساسية مدنية.

٥٨ - ووقع أفراد مرتبطون بالحكومة المؤقتة والقوة متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ضحايا أعمال قتل واختطاف. وأُعدمت رهائن عراقية وأجنبية وصدرت تقارير تفيد حدوث توترات بين جماعات قومية، خاصة في المناطق المحيطة بكر كوك. وانتقل مؤقنا عدة مسيحيين عراقيين تستهدفهم جماعات دينية متطرفة إلى بلدان مجاورة أو إلى مناطق أكثر أمنا في المحافظات الكردية.

٥٩ - وينبغي ألا يؤدي السعي إلى الأمن إلى تآكل ضمانات حقوق الإنسان في وقت تواجه فيه جهود إعادة بسط سيادة القانون تحديات جسام. ويزداد هذا الوضع تعقيدا بسبب عدم كفاية موظفي إنفاذ القانون وعدم توفير التدريب الكافي لهم - ويُستهدف باستمرار العديد من الموظفين الموجودين وموظفي الشرطة العراقية الجديدة. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاح قانوني وقضائي، يترافق معه توفير المزيد من التدريب للقضاة والمدعين العامين والمحامين، لكفالة امتثال التشريعات والممارسات القضائية العراقية لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وقد أبدى وزيراً حقوق الإنسان والعدل اهتماما شديدا بجعل التشريعات الوطنية متماشية مع معايير حقوق الإنسان الدولية وبالتصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٦٠ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان علانية عن قلقها إزاء الحالة في الفلوجة. وأعربت عن قلقها إزاء نقص المعلومات عن عدد الخسائر في أرواح المدنيين. وعلاوة على ذلك، رأت ضرورة التحقيق في كافة انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان - بما في ذلك استهداف المدنيين عمدا وقتل الجرحى واستخدام الدروع البشرية - وإحالة المسؤولين عنها إلى العدالة.

٦١ - ولمساعدة الحكومة المؤقتة على التغلب على التحديات العديدة التي يواجهها البلد في مجال حقوق الإنسان، وضع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة ومفوضية حقوق الإنسان برنامجاً لحقوق الإنسان في العراق لتنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأنشأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شبكة من مراكز التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية داخل الوزارات، ونظم أنشطة تدريبية، وبدأ مشروعاً لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات. وتعكف اليونيسيف، مع وزارة البلديات والأشغال العامة، على تنفيذ مشروع يتعلق بقضاء الأحداث. واستهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً يتعلق بإصلاح أراضي الأهوار واستعادة الموئل وعودة سكانه الأصليين. وعقد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ندوة في عمان بشأن حقوق الإسكان. وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعاوناً وثيقاً مع وزارة شؤون المشردين والهجرة وساعدتها على تحديد استراتيجية للمشردين داخلياً. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي كان شريكاً في هذه الأنشطة، على تطوير وسائط الإعلام أيضاً. وتقيم البعثة اتصالات وثيقة مع وزارة حقوق الإنسان لتقديم المشورة والمواد.

٦٢ - ونظمت الأمم المتحدة يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في عمان مشاورات للخبراء بشأن المفقودين لمساعدة الحكومة المؤقتة على إنشاء مركز وطني يعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وتمخض ذلك عن توافق في الآراء بشأن إنشاء المركز. وسيعقد اجتماع للمتابعة في كانون الثاني/يناير بعمان.

واو - أنشطة الإعلام

٦٣ - عملت وحدة الإعلام بالبعثة على زيادة توعية بمهمة الأمم المتحدة في دعم العملية السياسية الانتقالية بالعراق. وسعت أيضاً إلى إبراز جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار. وأشركت البعثة وسائط الإعلام من خلال توفير البيانات وإجراء المقابلات وتقديم الإحاطات للصحفيين لكفالة نشر المعلومات عن أنشطتها وولايتها بشكل دقيق وبطريقة مناسبة. وسعت أيضاً إلى التصدي للتصورات الخاطئة بشأن الأمم المتحدة باتباع سياسة إعلامية متسقة تقوم على إتاحة الوصول إلى المعلومات والاستجابة باستخدام أدلة ملموسة في الوقت المناسب.

٦٤ - وأنشأت وحدة الإعلام وحدة للرصد تقوم بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بوسائط الإعلام والمسائل ذات الصلة بولاية الأمم المتحدة في العراق. وتتاح هذه المعلومات للفاعلين الرئيسيين في الأمم المتحدة والمستعملين آخرين. وجرى إصدار وتعميم مجموعات من المواد الإعلامية عن عمل مختلف مجموعات البعثة. ويجري استكمال موقع البعثة على شبكة

الإنترنت بانتظام لدمج الإسهامات الجديدة. ونظمت البعثة حلقتين تدريبيتين للصحفيين العراقيين في عمان. وستنصب الأنشطة في المرحلة المقبلة على تنفيذ استراتيجية إعلامية واسعة النطاق. وستشمل عناصر هذه الاستراتيجية إقامة صلات مؤسسية بين الأمم المتحدة ومختلف وسائط ومنافذ الإعلام العراقية. وستنظم محاضرات وحلقات دراسية ومؤتمرات لكفالة تفاعل إيجابي بين الأمم المتحدة ومؤسسات الإعلام العراقية ومؤسسات عامة أخرى. ويتحاور موظفو البعثة مع الجمهور، من خلال وسائط الإعلام الإقليمية والدولية، لتوضيح الأهداف السياسية والانتخابية والإنسانية لولاية البعثة وتأيدها.

٦٤ - ونظرا لانعزال وسائط الإعلام العراقية خلال فترة الجزاءات وإبان النظام السابق، ستشجع البعثة بناء قدرات الأفراد المهتمين في الأوساط الصحفية العراقية. وسيكون تدريب الصحفيين وموظفي الإعلام العراقيين عنصرا أساسيا في استراتيجية الإعلام.

زاي - الدعم الإداري

٦٦ - واصلت البعثة تشغيل مقرها في بغداد. ولديها أيضا مكتبان في عمان والكويت. ويجري التخطيط والإعداد لإنشاء مكتبين إقليميين في البصرة وإربيل متى سمحت الظروف. ولدى المباني (الخاصة بمقر البعثة) في بغداد والمباني (الخاصة بمقرزة صغيرة تابعة للأمم المتحدة) في البصرة، في الوقت الحالي، ما يكفي من مرافق العمل ووسائل الدعم السوقي، فضلا عن وسائل الاتصال التي تم تركيبها. وجرى تنفيذ عدة مشاريع تتصل بتطوير الهياكل الأساسية لتحسين أماكن العمل وأماكن الإقامة وفقا للمعايير الأمنية للأمم المتحدة. وتواصل الإدارة تقديم الدعم للجنة التحقيق المستقلة المعنية ببرنامج النفط مقابل الغذاء العراقي علما بأن القيود المفروضة على تنقل موظفي الأمم المتحدة نتيجة للحالة الأمنية الراهنة في البلد تبرز الأهمية المستمرة لمكاتب البعثة في الكويت والأردن.

حاء - الاتفاقات

٦٧ - في الفترة المشمولة بالتقرير، اختتمت المفاوضات التي استهلكت مع الكويت لتيسير أنشطة البعثة بها. والمأمول أن يدخل الاتفاق حيز النفاذ عما قريب. ووقع اتفاق يتعلق بمكتب البعثة في الأردن ودخل حيز النفاذ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا يزال يجري التفاوض بشأن اتفاق مركز البعثة مع الحكومة المؤقتة. ويجري التفاوض بشأن اتفاقات ثنائية لتقديم خدمات الدعم السوقي مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من الدول المساهمة بقوات مسلحة في القوة متعددة الجنسيات. وأود أن أشكر حكومات العراق والكويت والأردن والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على تعاونها ودعمها المستمر للبعثة في ظل ظروف صعبة.

طاء - المرافق

٦٨ - يقيم ممثلي الخاص وفريقه، الذي يضم مجموعة من الموظفين المتدربين، في بغداد. و يقيم موظفو الشؤون الإنسانية/شؤون إعادة الإعمار في نفس المكان الذي توجد فيه وكالات الأمم المتحدة في عمان. ولا تزال هنالك قاعدة للدعم السوقي تعمل انطلاقاً من الكويت. ويستخدم مرفق فندق القناة في بغداد لتخزين معظم المعدات واللوازم التي احتفظ بها من العملية السابقة ويستخدم الآن قاعدة سوقية لمقر البعثة في مجمع مدرسة الديوان داخل "المنطقة الدولية" ببغداد. ولا يزال عدد من الموظفين الوطنيين يعملون في مرفق فندق القناة في ظروف صعبة للغاية.

رابعاً - ملاحظات

٦٩ - مع التخطيط للانتخابات، يقترب العراق من منعطف هام في العملية السياسية الانتقالية. ولدى الشعب العراقي مصلحة مشتركة في بناء توافق وطني واسع لإقامة عراق مستقر وموحد يعيش في سلام مع نفسه وجيرانه ومع المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

٧٠ - وتُعتبر الانتخابات الموثوقة والشاملة لشتى الطوائف منطلقاً أساسياً نحو تحقيق المشروعية والاستقرار في العراق. ولذلك، فإنها ستكون أساس المرحلة المقبلة من تاريخ العراق. وسيُعهد إلى الرجال والنساء الذين سيُنْتَخَبُونَ لشغل مقاعد الجمعية الوطنية الانتقالية بكتابة مستقبل العراق في الدستور. وسيحدد نوع الدستور الذي سيرى النور مستقبل البلد، ومن خلاله، مستقبل المنطقة لمدة طويلة من الزمن. وقد أبدت الحكومة المؤقتة التزاماً قوياً بإجراء الانتخابات ودعمت دور اللجنة الانتخابية المستقلة في تنظيم الانتخابات وإجرائها. وأُرحب بهذا الالتزام وبهذا الدعم.

٧١ - وتقوم الأمم المتحدة بدور كامل في مساعدة أعمال التحضير الفنية والتنفيذية للانتخابات. وستحتاج الانتخابات أيضاً إلى بيئة سياسية وأمنية مواتية تتسم في جملة أمور، بمشاركة كافة قطاعات المجتمع وجميع مناطق البلد. ويعتبر انعدام الأمن على نطاق واسع في العراق، بما في ذلك أعمال التهريب، وأخذ الرهائن، وشن الهجمات المحددة الأهداف والعشوائية على المدنيين، وأعمال الإرهاب، عائقاً كبيراً. ولئن كانت استعادة الأمن في جميع أرجاء العراق ضرورة ملحة أيضاً، فإن استخدام القوة العسكرية ينبغي أن يُلجأ إليه كملاذ أخير في تقييد تام بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٧٢ - وإذا كان الشاغل الأعظم للأمم المتحدة هو كفالة سلامة وحماية المدنيين الذين يقعون ضحايا تبادل إطلاق النار في الصراع الحالي، فإنه من الضروري أن يبذل كل جهد

يمكن في كل وقت وحين ومن كل جانب لإنقاذ أرواح المدنيين وتوفير الإغاثة والمساعدة الفورية للمتضررين من أعمال العنف ومن الأعمال العسكرية.

٧٣ - وإذا أريد للانتخابات أن تكون ذات تأثير أمثل، فلا بد من بذل جهود سياسية دائمة لجعل العملية الانتقالية عملية تشمل جميع الأطراف وتتسم بالتشارك والشفافية قدر المستطاع. ويجب أن تتيح العملية الانتخابية الفرصة لجميع العراقيين للمشاركة في العملية الدستورية التي ستأتي في وقت لاحق. وأرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة المؤقتة حتى الآن في هذا الإطار. وأشجعها، هي والمجلس الوطني المؤقت، على التواصل على نطاق أوسع مع كافة قطاعات المجتمع العراقي في مسعى لتشجيع حوار سياسي حقيقي. وينبغي أن يكون الهدف هو توفير الحوافز للعراقيين للاتجاه إلى عملية المصالحة الوطنية والتنافس السياسي السلمي عبر صناديق الاقتراع.

٧٤ - وما تحتاجه كل الأطراف في العراق الآن هو الالتفاف كشعب واحد وفتح باب الحوار. وينبغي أن تكون عملية الانتقال السياسي شاملة لجميع الأطراف حتى تندمل جراح العراق بدلا من إطالة أمد معاناته. وينبغي تطمين العراقيين بأن العملية الانتقالية تمضي قدما مع تمكينهم من رؤية الضوء في نهاية النفق. ويقتضي هذا إحراز التقدم في آن واحد في مجالات ثلاثة يدعم بعضها بعضا وهي، المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وينبغي أن تعالج هذه الأبعاد الثلاثة في وقت واحد بنفس القدر من الاهتمام.

٧٥ - وقد حان الوقت للمجتمع الدولي لتوحيد صفوفه دعما لإعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا. ويشاطر المجتمع الدولي مصلحة لا مندوحة عنها في نجاح الانتقال السياسي في العراق. وقد وفر لنا القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) قاعدة مشتركة لبلوغ هذا الهدف.

٧٦ - وكلما تأتت معاونة العراقيين على مساعدة أنفسهم كلما صاروا أقدر على استعادة السيطرة الكاملة على شؤونهم. والتحدي الذي يواجه جيران العراق والمجتمع الدولي والأمم المتحدة يكمن في قيام كل منهم بدوره في مساعدة العراقيين على تحقيق قدراتهم. وكما أنه يجب على العراقيين أن يأخذوا زمام القيادة والسيطرة داخل العراق، يتعين على البلدان المجاورة أن تبادر إلى المساعدة في تطبيع علاقات العراق مع المنطقة والمجتمع الدولي. وللبلدان المجاورة شواغل مشروعة ينبغي الاستماع إليها. فجيران العراق يحتاجون إلى عراق مستقر كما يحتاج العراق إلى منطقة مستقرة. وعلى العراق وجيرانه مسؤولية متبادلة. والاجتماع الوزاري الدولي المعقود في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في مصر واجتماع وزراء داخلية البلدان المجاورة للعراق هما لبنتان هامتان على طريق بناء الثقة.

٧٧ - وقد كلف القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) القوة متعددة الجنسيات، التي لا تزال تمثل وجودا كبيرا في البلد، بالمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق دعما للانتقال السياسي، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، ولتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. ومن جانبها، عقدت الأمم المتحدة، التي ليس لها إلا وجود محدود بسبب الظروف السائدة، العزم على بذل قصارى الجهود من أجل تنفيذ الولاية الموكلة إليها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وقد ظللنا نشارك في جميع مراحل الأمانة من داخل العراق وخارجه. ووفقا لما تسمح به الظروف، ظل ممثلي الخاص والبعثة يلتزمان ببذل كل ما في وسعهما، وفاء بولايتنا، من أجل دعم الحكومة المؤقتة والشعب العراقي في العملية الانتقالية.

٧٨ - وأعتقد أن الأمم المتحدة قد استطاعت تقديم دعم فعال للعملية الانتقالية في العراق. كما أننا نواصل التعاون بشكل وثيق مع السلطات العراقية لتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال إعادة الإعمار وكفالة الأعمال التحضيرية للانتخابات. وتُبذل كل الجهود بالتشاور مع الحكومة المؤقتة والقوة متعددة الجنسيات ومع مراعاة آراء واحتياجات المجتمع المدني العراقي لزيادة الإمكانيات المتاحة أمامنا إلى الحد الأقصى لتنفيذ ولايتنا تنفيذًا كاملاً مع العمل على تقييم المخاطر التي نواجهها بعناية.

٧٩ - وإنني واثق من أننا نستطيع أن نقوم بدورنا في مساعدة الشعب العراقي بفضل ما يقدم من الدعم داخل العراق وخارجه. ومن جانبي، أظل ملتزماً ببذل قصارى جهودي، وفقاً لما تسمح به الظروف، للمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في عراق موحد. ويجب أن يكون نجاح العملية الانتقالية في العراق مسعى مشتركاً بين الشعب العراقي والمجتمع الدولي بأكمله.